

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠١٩

بشأن الموافقة على خطاب اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية
مثلثة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وصندوق المساعدة الفنية للدول
متوسطة الدخل التابع لبنك التنمية الأفريقي بشأن (منحة مشروع تعزيز المنظومة
البيئية لريادة الأعمال) بمبلغ ٥٥٠ ألف دولار أمريكي
والموقع بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووقد على خطاب اتفاق بين حكومة جمهورية مصر العربية مثلثة في وزارة الاستثمار
والتعاون الدولي وصندوق المساعدة الفنية للدول متوسطة الدخل التابع لبنك التنمية الأفريقي
بشأن (منحة مشروع تعزيز المنظومة البيئية لريادة الأعمال) بمبلغ ٥٥٠ ألف دولار أمريكي
والموقع بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ١٠ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م)

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ١٣ يناير سنة ٢٠٢٠ م) .



خطاب اتفاق

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

ممثلة في وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

و

صندوق المساعدة الفنية للدول متعددة الدخل

التابع لبنك التنمية الأفريقي

بشأن

(منحة مشروع تعزيز المنظومة البيئية لريادة الأعمال)



البنك الأفريقي للتنمية

نائب رئيس

التنمية الإقليمية والتكامل

وإنجاز الأعمال

عنوان المقر الرئيسي :

البنك الأفريقي للتنمية

١٣٨٧ ب.

أبيدجان .

كوت ديفوار

الهاتف :

(225) 20 26 44 44

نائب الرئيس - RDVP

التاريخ : ٢٠١٨ ديسمبر

رقم المشروع : P-EG-100-015

رقم المنحة :

معالي الدكتورة / سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

٨ شارع عدلي ، القاهرة

الهاتف : (202) 239 12815

الفاكس : (202) 239 15167

معالي الوزيرة المحترمة :

الموضوع : طلب جمهورية مصر العربية من "صندوق المساعدة الفنية للدول متوسطة الدخل" -

متحة مشروع تعزيز المنظومة البيئية لريادة الأعمال : "خطاب الاتفاق" .

استجابة لطلب المساعدة المالية المقدم باسم جمهورية مصر العربية ("المتلقى") ،

سرى أن أبلغكم أن بنك التنمية الأفريقي ("البنك") يقترح أن يقدم إلى المتلقى متحة

بمبلغ لا يتجاوز ثلاثة وستة وتسعين ألف وحدة حسابية (٣٩٦,٠٠٠ وحدة حسابية)

("المنحة") وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها أو المشار إليها في "خطاب الاتفاق" هذا ،

شاملًا الملحقات المرفقة ("الاتفاق") ، للمساعدة في تمويل "مشروع تعزيز المنظومة

البيئية لريادة الأعمال" حسب ما هو موضح بالساده الثالثة من الملحق الأول لهذا

الاتفاق ("المشروع") .

وهذه المنحة تموّلها موارد "صندوق المساعدة الفنية للدول متوسطة الدخل" الذي يتلقى

البنك عبر مساهمات دولية . وتنحصر التزامات الدفع الخاصة بالبنك فيما يتصل بهذا

الاتفاق على قيمة الأموال التي يتيحها المانحون ، ويكون حق المتلقى في السحب من المنحة

مرتهناً بتوافر هذه الأموال .

ولا يشكل تقديم هذه المنحة أي التزام على البنك بالتمويل كلياً أو جزئياً لأي مشروع

أو برنامج وضع نتيجة لأنشطة أو لأغراض غير تلك التي تقدم المنحة من أجلها .

ويرجى تأكيد المواقف من المتلقى على ما تقدم بالتوقيع على نسخة هذا الاتفاق وتأريخها ، ثم إعادتها إلى البنك . وعند استلام البنك للنسخة المعتمدة ، يبدأ نفاذ هذا الاتفاق اعتباراً من استلام البنك خطاب من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي يؤكد أن جميع الإجراءات الدستورية الضرورية قد تم اتخاذها من قبل المتلقى . ويراعى أنه سيعتبر عرض هذا الاتفاق قد ألغى في حال لم يتسلّم البنك التأكيد المذكور أعلاه من قبل المستلم والنسخة الموقعة من هذا الاتفاق خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ توقيعه ، ما لم يحدد البنك تاريخاً لاحقاً على نهاية هذه المدة .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام

البنك الأفريقي للتنمية

الاسم : مالين بلومبرج "Malinne Blomberg"

المنصب : المدير القطري بمصر

أوافق على ذلك نيابة عن :

جمهورية مصر العربية

وكتلها

الاسم / د. سحر نصر

المنصب : وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

التاريخ :

محتويات الخطاب :

- ١ - الشروط العامة واجبة التطبيق على بروتوكولات اتفاق منح صندوق التنمية الأفريقي .
- ٢ - دليل الصرف لمجموعة بنك التنمية الأفريقي بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٢

المرفق الأول

(المادة الأولى)

الشروط العامة - المعرف**البند (١-١) الشروط العامة :**

تشكل الشروط العامة المطبقة على البروتوكولات الخاصة باتفاقات منح صندوق التنمية الأفريقي ، بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ وتعديلاته من وقت لآخر ("الشروط العامة") ، جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق . ولأغراض هذا الاتفاق ، فإن كل الإشارات على "صندوق التنمية الأفريقي" و"الصندوق" في هذا الاتفاق وفي الشروط العامة ، أياً كان الهدف منها ، تشير إلى "بنك التنمية الأفريقي" و"البنك" .

البند (٢-١) التعريفات :

ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك ، تكون المصطلحات المحددة والمستخدمة في هذا الاتفاق المعانى المخصصة لها في الشروط العامة أو في الملحق الرابع (التعريفات) لهذا الاتفاق .

(المادة الثانية)

السحب**البند (١-٢) السحب :**

تصرف حصيلة المنحة إلى المتلقى وفقاً لأحكام : (أ) المادة الرابعة (السحب من المنح) من الشروط العامة : (ب) دليل السحب . (ج) المادة الثانية (السحب) من هذا الاتفاق فيما يخص قوابل النفقات الموزهله كما هو محدد في الملحق الثاني (تخصيص المنحة) بهذا الاتفاق .

البند (٢-٢) طرق السحب :**(أ) الطرق :**

تسرى طرق السحب التالية على المشروع : (١) الدفع المباشر : و(٢) الحساب الخاص ، و(٣) أى طريقة أخرى قد يتفق عليها البنك والمتلقى .

(ب) العملة :

يتم سحب المنح "للدول متوسطة الدخل" بالدولار الأمريكي أو باليورو فقط .
ويجب أن تكون جميع العقود وطلبات السحب المقدمة بموجب المنحة مستحقة الدفع
بأحدى هاتين العملاتين .

البند ٢-٣ الشروط السابقة على أول سحب :

يلتزم البنك بصرف الدفعة الأولى من المنحة بمجرد دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ

وبحلقة المتلقى على الشروط التالية :

(أ) تقديم الدليل على تعيين خبير للمشتريات ذي مؤهلات واحتياجات مقبولة
لدى البنك .

البند ٤-٤ تاريخ الإقفال :

لأغراض البند ٣-٥ (إلغاء التمويل) من الشروط العامة ، يكون تاريخ الإقفال
هو ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠ ، أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه كتابة بين المتلقى والبنك .

(المادة الثالثة)**وصف المشروع وأكياس التعفيف****البند ١-٣ أهداف المشروع ووصفه :**

أ - (أ) الهدف من المشروع هو المساهمة في تعزيز وتحسين المنظومة البيئية لريادة
الأعمال في مصر من خلال "دعم مركز موارد ريادة الأعمال" التابع
"لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي" ، عبر توسيع نطاق الحصول على
الخدمات والمعلومات وتوفير خدمات التطوير للأعمال المصممة خصيصاً
لررواد الأعمال .

(ب) يتكون المشروع من ثلاثة (٣) عناصر على النحو التالي :

١ - العنصر ١ - توسيع وتحسين نطاق الحصول على الخدمات والمعلومات المتعلقة

برسادة الأعمال :

تشمل الأنشطة في إطار هذا العنصر (١) إنشاء منصة رقمية على الإنترنت ؛
 (٢) بناء القدرات على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات من خلال الدورات التدريبية ، والجولات الدراسية ، وورش العمل لنشر الوعي الكافي حول تنمية ريادة الأعمال بين موظفي الخدمة المدنية والجهات المعنية الأخرى ، ولا سيما على مستوى "المجالس المحلية" ؛
 (٣) حملة توعية وتوثيق ؛ (٤) دراسة آليات التحويل المتكررة لتنمية ريادة الأعمال ومواهبتها مع البيئة المصرية . (٥) الممارسات المتعلقة بالتصدي للتحديات التي تعيق مسيرة ريادة الأعمال النسائية ، مع التركيز بشكل خاص على الثقافات المشابهة للثقافة المصرية .

٢ - العنصر ٢ - تعزيز إتاحة الخدمات المصممة خصيصاً لرواد الأعمال :

وتشمل الأنشطة في إطار هذا العنصر ما يلى : (١) تعيين شركة للاستشارات القانونية مقابل أتعاب محددة ، لتقديم الاستشارات القانونية للشركات الناشئة ؛ (٢) تعيين شركة للاستشارات الإدارية مقابل أتعاب محددة ، لتقديم الاستشارات الإدارية للشركات الناشئة ؛ (٣) تعيين شركة استشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات مقابل أتعاب محددة ، لتقديم الاستشارات في مجال تكنولوجيا المعلومات للشركات الناشئة .

٣ - العنصر ٣ - إدارة المشروع :

الأنشطة في إطار هذا العنصر هي أنشطة تهدف إلى مزيد من المساعدة "لوزارة الاستثمار

والتعاون الدولي" في تنفيذ المشروع بما في ذلك :

(١) تعيين أربعة استشاريين على النحو التالي : منسق للمشروع (بدوام كامل) ، ومسئول عن إعداد التقارير وأعمال المتابعة (بدوام كامل) ، وخبير مشتريات لديه خبرة سابقة في قواعد المشتريات الخاصة بالبنك و/أو المانع ، ومحاسب وإخصائى إدارة مالية غير متفرغ ؛
 (٢) تعيين مراجع مشروع ؛ (٣) شراء السلع الأساسية مثل أجهزة الكمبيوتر والأدوات المكتبية ، إلخ .

البند ٣-٣ تنفيذ المشروع بشكل عام :

يعلن المتعلق التزامه بأهداف المشروع ، وتحقيقاً لذلك ، يتولى المتعلق متابعة التنفيذ من خلال الهيئة المنفذة ومقاؤلها أو وكلاؤها أو كلاهما ، وفقاً لما يلى :

- (أ) أحكام المادة السابقة (تنفيذ المشروع - التعاون والمعلومات) من الشروط العامة ؛
- (ب) سياسات مكافحة الفساد ؛
- (ج) سياسات الضمان المتبعة في البنك . و
- (د) هذا الاتفاق .

البند ٣-٣ الترتيبات المؤسسية والترتيبات الأخرى :

(أ) وزارة الاستثمار والتعاون الدولي التابعة للمتعلق هي الهيئة المنوط بها تنفيذ المشروع .

(ب) تكون الهيئة المنفذة مسؤولة عن جملة أمور من بينها ما يلى :

- 1 - التنفيذ اليومي للمشروع بما في ذلك إعداد وتقديم التقارير الربع سنوية للمشروع والتقارير المالية نصف السنوية المؤقتة وتقرير المراجعة إلى البنك ؛
 - 2 - تسهيل التعاون مع الجهات المعنية ؛ و
 - 3 - جميع الأنشطة المتعلقة بمتابعة المشروع وتقديرمه بما في ذلك تنفيذ متطلبات الشراء التي يحددها البنك وكذلك متطلبات الإدارة المالية وضوابطها .
- (ج) يتبع المتعلق الهيئة المنفذة في تأسيس "الفريق المكلف بتنفيذ المشروع" داخل الهيئة المنفذة خلال كافة المراحل حتى انتهاء المشروع ، مع تقديم ما يلزم من تفويض موارد على نحو يحظى بقبول الجهة الممولة .
- (د) يتبع المتعلق الهيئة المنفذة في ترشيح مدير للمشروع تكون مهمته تقديم الإرشاد والتوجيه أثناء تنفيذ المشروع وتسهيل التعاون مع الحكومة ومع النظاراء الحكوميين بما في ذلك "المجالس المحلية" .

البند ٣-٤ شروط أخرى:

على المتلقى في غضون ستة (٦) أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق تقديم

ما يلى :

- (أ) الدليل على تعيين مدير المشروع بالمؤهلات والاختصاصات المقبولة لدى البنك ؛ و
- (ب) (ب) الدليل على توظيف : (١) منسق المشروع ؛ (٢) مسئول عن إعداد التقارير وأعمال المتابعة ؛ (٣) محاسب وخبير في الإدارة المالية ، بالمؤهلات والصلاحيات المقبولة لدى البنك .

البند ٣-٥ التحهدات:

(أ) يتبع المتلقى الهيئة المنفذة في تنفيذ المشروع بما في ذلك التفويض وتعيين الموظفين وتوفير للموارد على نحو يحظى بقبول البنك .

(ب) يتخذ المتلقى جميع الخطوات المناسبة لضمان إتاحة كل مساهمة في المشروع في وقتها المناسب لمواجهة ما يتراكمها من نفقات .

(ج) يتخذ المتلقى جميع الخطوات المناسبة لضمان استخدام الموارد الازمة لتنفيذ المشروع حصرياً للأغراض التي قدمت من أجلها .

البند ٣-٦ الروية الخاصة بالجهة المانحة وبعثاتها:

(أ) يلتزم المتلقى باتخاذ كافة التدابير الازمة للتعریف العلني بالدعم التمويلي المقدم من البنك للمشروع ، عند الاقتضاء .

(ب) لأغراض البند ٢-٧ (التعاون والمعلومات) من الشروط العامة ، يجب على المتلقى بناءً على طلب البنك ، اتخاذ كافة التدابير المطلوبة لتمكين مثل البنك من زيارة أي منطقة داخل إقليم المتلقى ذات صلة بالمشروع .

البند ٣-٧ تقرير المشروع وتقرير الإنجاز :

(أ) يتبع المتلقى الهيئة المنفذة لضمان مراقبة تقديم المشروع وإعداد التقارير الخاصة به وفقاً لأحكام البند (٧-٧) (الحسابات والسجلات والمراجعة) من الشروط العامة وعلى أساس المؤشرات المقبولة لدى البنك ، ويجب أن تعد تقارير عن المشروع عن مدة ربع سنة ، وتقدم إلى البنك في موعد أقصاه ثلاثون (٣٠) يوماً تالية لنهاية المدة التي يشملها كل تقرير .

(ب) يجب على المتلقى أن بعد و يقدم إلى البنك تقرير إنجاز ، وفقاً للبند (٨-٧) (تقرير الإنجاز) من الشروط العامة ، في موعد لا يتجاوز ستة (٦) أشهر تالية لتاريخ انتهاء المشروع .

البند ٣-٨ الإدارة المالية :**أ - (أ) الرقابة الداخلية :**

يحتفظ المتلقى بسجلات واجرامات مناسبة وفقاً لأحكام البند (٧-٧) (الحسابات والسجلات والمراجعة) من الشروط العامة .

(ب) التقارير المالية المؤقتة :

دون المساس بأحكام البند (٨-٣) (الإدارة المالية) من هذا الاتفاق ، يتولى المتلقى متابعة الهيئة المنفذة في إعدادها للتقارير المالية نصف السنوية المتعلقة بالمشروع ، وتقديمها للبنك في موعد لا يتجاوز خمسة وأربعين (٤٥) يوماً تالية لنهاية نصف السنة المعنى . ويتعين أن تحظى تلك التقارير بموافقة البنك من حيث الشكل والمضمون .

(ج) المراجعة المالية :

١ - يجب أن يحتفظ المتلقى من خلال الهيئة المنفذة بالبيانات المالية عن المشروع مدققة ومصدقاً عليها وفقاً للاختصاصات المقبولة لدى البنك من قبل مراجع مستقل يعينه المتلقى ويافق البنك على تعينيه .

- ٢ - تشمل مراجعة البيانات المالية مدة تنفيذ المشروع بأكملها .
- ٣ - يجب تزويذ البنك بالمجموعة الكاملة من البيانات المالية بعد مراجعتها مرفقاً بها الرأى المدقق بشأنها وكذلك خطاب الإدارة ، وذلك في موعد لا يتجاوز ستة (٦) أشهر من تاريخ الإقبال .

البند ٩-٣ المشتريات :

(أ) تُسْخَذ إِجْرَاءاتِ الشِّرَاءِ لِكُلِّ الْمُدْعَوَاتِ الْمُتَطَلِّبَاتِ الْمُحَدَّدةِ أَوِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي "إِطَارِ الْمُشَتَّرِيَّاتِ" الْمُنْهَجُ بِمَا يَتَفَقَّ مَعَ الْمُتَطَلِّبَاتِ الْمُحَدَّدةِ أَوِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي "إِطَارِ الْمُشَتَّرِيَّاتِ" فِيمَا يَخْصُ الْعَمَلَيَّاتِ الْمُوْلَوَةِ مِنْ مُجَمَّوَةِ الْبَنْكِ ، الْمُؤَرَّخَةِ فِي أَكْتُوْبِرِ ٢٠١٥ ، وَالَّتِي يُمْكِنُ تَعْدِيلُهَا حَسْبَ الْاِقْتِضَاءِ ("إِطَارِ الْمُشَتَّرِيَّاتِ") ، وَوَفَقًا لِأَحْكَامِ خَطَّةِ الْمُسْتَفِيدِ لِلْمُشَتَّرِيَّاتِ ذَاتِ الْعَلَى بِالْمُشَرَّعِ ، وَذَلِكَ حَسْبَ مَا هُوَ مُحَدَّدٌ فِي الْمُلْحَقِ الثَّالِثِ (خَطَّةِ الْمُشَتَّرِيَّاتِ) مِنْ هَذَا الْاِتْفَاقَ وَالَّذِي يُمْكِنُ تَعْدِيلُهُ حَسْبَ الْاِقْتِضَاءِ وَفَقًا لِإِطَارِ الْمُشَتَّرِيَّاتِ .

(ب) تغطى خطة المشتريات المبدئية فترة تنفيذ المشروع بالكامل كما هو مذكور بملحق الاتفاق . بعد إعلان نفاذ النهاية يقوم المتلقى من خلال الهيئة المنفذة بتقديم خطة المشتريات مقبولة لدى البنك ، ويجب على المتلقى من خلال الهيئة المنفذة تحديث خطة المشتريات على أساس سنوي أو حسب الاقتضاء ، على أن يشمل كل تحديد قدر المستطاع مدة لا تقل عن ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ تنفيذ المشروع أو فترة تنفيذ المشروع بالكامل في حالة أن تقل المدة عن ١٨ شهراً . ويجب أن تكون أي تعديلات أو تحديات على خطة المشتريات مكتوبة وموافقة مسبقة من البنك .

(ج) النفقات المؤهلة :

يجب على المتلقى التأكيد من استخدام المنحة في شراء يقتصر على شراء السلع التي تنتجه الدول الأعضاء في البنك وعلى الخدمات والأراضي الخاصة بذلك الدول .

(د) مراجعة المشتريات :

تحدد خطة المشتريات العقود التي تخضع للمراجعة المسبقة من البنك ، تخضع جميع العقود الأخرى لمراجعة البنك بعد إبرامها .

(ه) الإشراف من قبل البنك :

وفقاً للبند ٢-٧ (ج) (التعاون والمعلومات) من الشروط العامة ، يجوز للبنك ، بناءً على إخطار يرسله إلى المتلقى ، أن يقوم بهام إشرافية على المشتريات التي تستخدم فيها المنحة ، وأن يجري مراجعات مستقلة وفحصاً لعمليات الشراء .

البند ١٠-٣ المستندات والسجلات :

يجب على المتلقى من خلال الهيئة المنفذة إضافةً للتزاماته الموضحة أعلاه ،
والمخصوص عليها في البند ٧-٧ (ج) (الحسابات والسجلات والمراجعة) من الشروط
ال العامة ، أن يتأكد مما يلي:

- (أ) الاحتفاظ بجميع السجلات التي ثبتت النفقات في إطار المشروع لمدة خمس سنوات تالية لتاريخ الإقفال ، وتشمل هذه السجلات ما يلى : (١) هنا الاتفاق وجميع الإضافات إليه والتعديلات عليه ; (٢) التقارير المالية والمرحلية المفصلة للهيئة المنفذة عن التقدم المحرز بالمشروع التي تم تقديمها إلى البنك .
- (ب) المعلومات المالية للهيئة المنفذة المتعلقة بالمنحة ، بما في ذلك تقارير المراجعة

والفوایر وسجالات المرتبات : (٤) مستندات تنفيذ الهيئة المنفذة للمشروع (بما في ذلك ، وملفات المشتريات ، والعقود ، وأوامر الشراء) ؛ لتجنب الشك ، لا ينطبق الحد الزمني المذكور أعلاه إذا كان البنك : (أ) غير راضٍ عن تقارير المراجعة ؛ (ب) لم يتم تقديم مبررات مرضية بشأن استخدام المanthaة إلى البنك ؛ أو (ج) لم تسدد التفقات غير المؤهلة للبنك ، وفي هذه الحالة ، تخليق الهيئة المنفذة بجميع السجلات دون تحديد الوقت ؛ و

(ب) يحق لممثل البنك : (١) فحص جميع السجلات المشار إليها أعلاه في الفقرة (أ) ؛ (٢) ، أن تقدم لهم كافة المعلومات المتعلقة بالسجلات التي قد يطلبونها لأسباب منطقية من وقت لآخر . (٣) القدرة على الإفصاح عن هذه السجلات والمعلومات إلى الجهات المانحة ، حسب الاقتضاء .

(المادة الرابعة)

تدابير إضافية يطلبها البنك

البند ٤-١ أحداث أخرى لتعليق الاتفاق :

لأغراض البند ٢-٥ (١) أ - (أحداث أخرى لتعليق) من الشروط العامة ، فإن الأحداث الأخرى لتعليق المanthaة تمثل في حدوث أي ظرف من شأنه وضع العراقيل في رأي البنك أو التهديد بإعاقة إكمال المشروع أو الإخلال بتحقيق أغراضه .

البند ٤-٢ أحداث أخرى لإلغاء الاتفاق :

بالإضافة إلى ذلك ، وفيما يخص الأحداث في البند ٣-٥ (إلغاء التمويل) من الشروط العامة فإن الأحداث الأخرى لإلغاء المanthaة تمثل في وقوع الحدث المذكور في البند (١-٤) (الأحداث الأخرى لتعليق) من هذا الاتفاق واستمراره لمدة ثلاثة (٣٠) يوماً بعد تاريخ إرسال إخطار بالحدث من البنك إلى المتلقى أو في تاريخ لاحق حسب ما هو متفق عليه كتابةً بين المتلقى والبنك .

(المادة الخامسة)

المطلوب المفوضون ، والعناوين**البند ٥- الممثلون المعتمدون :**

يجوز لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي أو لأى شخص آخر ، بصفته وزيرًا للاستثمار والتعاون الدولي ، أن يكون مملاً مفوضاً لأغراض المادة التاسعة (أحكام متعددة) من الشروط العامة .

البند ٦- العناوين :**العناوين التالية هي لأغراض محددة في المادة التاسعة (أحكام متعددة)**

من الشروط العامة ، وهي على النحو التالي :

المثلثي :

عنوان البريد :

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي :

٨ شارع عدلى ، القاهرة

جمهورية مصر العربية

الهاتف :

(202) 239 12815

الفاكس :

(202) 239 15167

عنابة السيدة : وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

البنك :

عنوان المقر الرئيسي :

بنك التنمية الأفريقي :

.١ B.P. 1387

أبيدجان .

كوت ديفوار

عنابة السيد : المدير [الادارة الإقليمية لشمال أفريقيا]

المكتب القطري بمصر

مجموعة بنك التنمية الأفريقي

٧٢ ب، شارع المعهد الاشتراكي ، الطابق الخامس

مبني بنك أفريكتسيم

القاهرة

مصر

هاتف :

عنابة السيد : المدير القطري

(المرفق الثاني)

تخصيص المنحة

يوضح الجدول أدناه فئات النفقات الموزولة التي سيتسلم تمويلها من المنحة والمبلغ

المخصص لكل فئة :

النفقات بالوحدة الحسابية			الفئة
الإجمالي	العملة المحلية	العملة الأجنبية	
٣٧٣٧٧٨	-	٣٧٣٧٧٨	خدمات استشارية
١٤.٣٨	-	١٤.٣٨	السلع
٨.١٨٤	-	٨.١٨٤	الصرفات الطارئة
٣٩٦...	-	٣٩٦...	تكلفة المشروع الإجمالية

تقديرات التكلفة موزعة على عناصر المشروع

النفقات بالوحدة الحسابية			العنصر
الإجمالي	العملة المحلية	العملة الأجنبية	
٢٣٧٦...	-	٢٣٧٦...	العنصر ١ : توسيع وتحسين نطاق الحصول على الخدمات والمعلومات المتعلقة برسادة الأعمال
٥٠٤...	-	٥٠٤...	العنصر ٢ : تعزيز إتاحة الخدمات المصممة لصالح رواد الأعمال
١٠٨...	-	١٠٨...	العنصر ٣ : إدارة المشروع
٣٩٦...	-	٣٩٦...	تكلفة المشروع الإجمالية

(المرفق السادس)
نطحة المنشآت

الخدمات الاستشارية:

رصف العنصر	طريقة الاختبار	مبلغ مقطوع	تاريخ نشر أو إصدار آخر	مراجعة سابقة لمراجعة أخرى	تاريخ بدء العمل	تعليقات
العنصر ١: توسيع وتحسين نطاق الحصول على الخدمات والتعليمات المتعلقة ببرعاية الأغذية						
خوارزمية عمل أنساق الكلفة:	QCBS	مبلغ مقطوع	مراجعة سابقة	٢٠١٩/٣/١	٢٠٢٠/٨/١	
خدمة ترقية وتحسين للمعلمات:	COS	مبلغ مقطوع	مراجعة سابقة	٢٠١٩/٢/١	٢٠٢٠/٧/١	
آيات قريل ايجيكاري لتنمية رياضة الأعمال	IC	مبلغ مقطوع	مراجعة سابقة	٢٠١٩/٢/١	٢٠١٩/١/١	
أفضل الطريق في مجال تطوير رياضة الأعمال النسائية	IC	مبلغ مقطوع	مراجعة سابقة	٢٠١٩/٢/١	٢٠٢٠/٨/١	

الجريدة الرسمية - العدد ١٦ في ١٦ أبريل سنة ٢٠٢٠

٥٥

عنصر ٣ : إدارة المشروع	عنصر ٤ : تطوير إدراة المصدات المصستة خصيصاً لرواد الأعمال
عنصر ٥ : وصف العنصر	عنصر ٦ : مراجعة سابقة على أساس المذكورة أدناه
إضا ، شركة للاستشارات القانونية متولى أتعاب محددة	بيان مشروع خدمة الموجزة CQS : للعملاء
إضا ، شركة للاستشارات الإدارية مقابل أتعاب محددة	مراجعة سابقة على مشروع خدمة الموجزة CQS : للعملاء
إضا ، شركة استشارية لتطوير المعلومات مقابل أتعاب محددة	مراجعة سابقة على مشروع خدمة الموجزة CQS : للعملاء
مدير المشروع / منسق المشروع	على أساس المذكورة أدناه
٢٠٢٠/٧/٨	٢٠١٩/٧/٨
١٥ شهرياً	مراجعة سابقة
عند لدنة	مراجعة سابقة
٢٠٢٠/٧/٨	٢٠١٩/٧/٨
٥٥	٥٥

الجريدة الرسمية - العدد ١٦ في ١٦ أبريل سنة ٢٠٢٠

وصف المتصدر	طريقة الاختبار	مبلغ مقطوع	مراجعة سابقة	تاريخ بدء المقدمة	تاريخ نشر أول إصدار آخر	مراجعة سابقة	تعديلات
مسؤول المتابعة وإعداد التقارير (دؤام كامل)	IC	على أساس المدة	مراجعة سابقة	٢٠٢٠/٧/١	٢٠١٩/١/١	٢٠٢٠/٧/١	عقد لدنة ١٥ شهراً
محاسب في إدارة المالية (غير متفرغ)	IC	على أساس المدة	مراجعة سابقة	٢٠٢٠/٧/١	٢٠١٩/٣/١	٢٠٢٠/٧/١	عقد لدنة ١٥ شهراً
شئر مستشارات (دؤام كامل)	IC	بسط متفرع	مراجعة سابقة	٢٠٢٠/٧/١	٢٠١٩/١/١	٢٠٢٠/٧/١	عقد لدنة ١٥ شهراً
تقرير إنجاز المشروع	IC	بسط متفرع	مراجعة سابقة	٢٠٢٠/٧/١	٢٠٢٠/٣/١	٢٠٢٠/٧/١	
مراجعة خارجي	LCS	جبار الكفالة الأخرى	مراجعة سابقة	٢٠٢٠/٧/١	٢٠١٩/٣/١	٢٠٢٠/٧/١	

السلع:

العنصر الأول : محسن الياسة الشكيبية

وصف المزينة	رقم التسجيل	طريق	قبل الأجل	محظى أو زبعة	المراجحة	تاريخ المشر	تاريخ بدء تأثيره	معلومات تعريفات
العنصر الأول : محسن الياسة الشكيبية								
المواد والسلع	Multi Lots	الإمداد	بعد التأهيل	لا يطلب	المراجحة	٢٠١٩/٦/١	٢٠١٩/٧/١	موافق معندة
المواد والسلع	Single	الإمداد	بعد التأهيل	التسريح	التسريح	٢٠١٩/٦/١	٢٠١٩/٧/١	على أساس الاستجابة

المرفق الرابع

تعريفات

- ١ - "سياسات مكافحة الفساد" تعنى "الإطار الموحد لمنع الغش والفساد ومكافحتهما" الصادر في سبتمبر ٢٠٠٦ ، و"سياسة الإبلاغ عن الشكاوى والتعامل معها" الصادرة في يناير ٢٠٠٧ ، وإطار المشتريات ، واتفاق الحظر المتبادل ، وإجراءات العقود الأفريقية التي أصدرتها مجموعة بنك التنمية الإفريقي في ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ ، وفقاً لآخر نسخة معدلة منها .
 - ٢ - "سياسات الضمان المتعلقة بالبنك" تعنى السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية للبنك والتي تتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية بما في ذلك نظام الضمانات المتكاملة لجامعة البنك (بيان السياسة، الضمانات التشغيلية والمواد الإرشادية) لعام ٢٠١٣ ، وسياسة إعادة التوطين غير الطوعي لعام ٢٠٠٣ ، سياسة البيئة لعام ٤ ٢٠٠٤ ، وإجراءات التقييم البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٥ ، وسياسة مجموعة البنك للإنصاف والحصول على المعلومات" لعام ٢٠١٢ ، وسياسة مجموعة البنك بشأن الحد من الفقر لعام ٤ ٢٠٠٤ ، وسياسة النوع الاجتماعي لعام ١ ٢٠٠١ ، وفقاً لآخر نسخها المعدلة والمنقحة .
 - ٣ - "اتفاق الحظر المتبادل" يعني الاتفاق التنفيذي لقرارات الحظر المتبادل المبرم في ٩ أبريل ٢٠١٠ والذى دخل حيز التنفيذ فيما بين مجموعة بنك التنمية الأفريقى وبنك التنمية الآسيوى والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية ، وفقاً لآخر نسخها المعدلة .
 - ٤ - "تقرير الإنجاز" يعني تقريراً شاملأ عن أمور منها :
- التنفيذ والتشغيل الأولى للمشروع ، بما في ذلك التكلفة والفوائد الناجمة والمشتقة منها ، وأداء المتلقى والبنك التزاماتها بموجب الاتفاق ، ومدى تحقيق أهداف المنشأة والخططة المصممة لضمان استدامة إنجازات المشروع ، من بين أمور أخرى يعودها المتلقى ويقدمها للبنك وفقاً لشروط هذا الاتفاق .

- ٥ - "تاريخ التوقيع" يعني تاريخ توقيع المتعلق على الاتفاق .
- ٦ - "دليل السحب" يعني دليل الصرف لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية المؤرخ في ٢٢ يونيو ٢٠١٥ والذي يحدد سياسات المصروفات والمبادئ التوجيهية والمارسات والإجراءات الخاصة بمجموعة البنك، والتي يمكن تعديلها من وقت إلى آخر .
- ٧ - "المصروفات المؤهلة" تعني المصروفات المحددة باعتبارها مؤهلة للتمويل من مجموعة البنك بوجوب سياسة المصروفات المؤهلة لتمويل مجموعة البنك المؤرخة في مارس ٢٠٠٨ ، والتي يمكن تعديلها من وقت إلى آخر .
- ٨ - "إطار المشتريات" يعني : (١) سياسة المشتريات الخاصة بالعمليات المملوكة من مجموعة البنك ، والصادرة في أكتوبر ٢٠١٥ ، والصادرة بدءاً من ١ يناير ٢٠١٦ ؛ (٢) منهجية تنفيذ سياسة المشتريات لدى بنك التنمية الإفريقي (٣) دليل مشتريات العمليات الخاص ببنك التنمية الإفريقي ؛ (٤) مجموعة آليات الشراء الموحدة لمجموعة بنك التنمية الإفريقي والتي يمكن تعديلها من وقت إلى آخر .
- ٩ - "خطة المشتريات" تعني خطة المشتريات الخاصة بالمشروع والتي أعدت وفقاً لإطار المشتريات ، والتي تشمل ضمن أمور أخرى ما يلى : (١) الأنشطة الخاصة المطلوبة لتنفيذ المشروع ؛ (٢) الأساليب المقترحة للشراء ؛ و(٣) إجراءات المراجعة المعمول بها ، حسب آخر تحديث أجري موافقة البنك .
- ١٠ - "تقرير المشروع" يعني التقرير الذي يعده المتعلق من خلال الهيئة المنفذة بوجوب هذا الاتفاق والذي يحتوى على بيانات المشروع متضمناً مصادر الأموال واستخداماتها بما في ذلك التزاماته المتعلقة بالمشروع، فضلاً عن التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتحقيق نتائجه مدعمةً بالجداول ، وتسلیط الضوء على القضايا التي تتطلب اهتماماً خاصاً .